تعتزم الطعن بنتائج الانتخابات في رام الله ونابلس وسلفيت وخانيونس.. والبرغوثي يدعو لنقل السلطة لـ«حماس» بشكل مسؤول

«فتح» تفصل العشرات.. واستقالة قيادة الحركة في رفح ومناشدة القدومي انقاذها من الانهيار

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تشهد حركة «فتح» ثورة داخلية اثر هزيمتها في الانتخابات التشريعية امام حركة «حماس» حيث اصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس رئيس اللجنة المركزية لفتح امس قرارا بفصل العشرات من كوادر واعضاء الحركة فيما قدمت اطر قيادية في الحركة استقالاتها.

وصادق عباس على قرار المجلس الثوري للحركة بفصل جميع مرشحي فتح المستقلين للانتخابات التشريعية التي جرت الاربعاء الماضي.

وبموجب القرار يتم اتخاذ كافة الاجراءات بحق اعضاء الحركة الذين انطبق عليهم القرار البالغ عددهم 78عضوا بينهم عدد من اعضاء المجلس الثوري الذي يعتبر اعلى هيئة حركية تشريعية داخل الحركة.

ومن جهته اكد عضو المجلس الثوري للحركة امين مقبول ان قرار فصل مرشحي «فتح» المستقلين من الحركة قرار نهائي لاعودة عنه.

وقال مقبول ان قرار الفصل يشمل كل ابناء الحركة الذين عملوا لحساب او في حملات المرشحين خارج اطار فتح وضمن كتل انتخابية اخرى.

وأصدر عباس قراراً لامانة سر المجلس الثوري لحركة فتح بفصل ستة من أعضاء المجلس الذين رشحوا أنفسهم مستقلين في الدوائر الانتخابية للانتخابات التشريعية الفلسطينية، وهم برهان جرار وأحمد الديك وفايز زيدان وسليم الزريعي وناهض الريس وفخري شقورة.

وينص القرار الذي صادقت عليه اللجنة المركزية لحركة فتح على ان كل من استقال من المجلس الثوري الفلسطيني وقام بترشيح نفسه للانتخابات التشريعية مستقلا في الدوائر ولم يلتزم بقرار الحركة يعتبر خارجا عن صفوفها.

وعلم ان المجلس الثوري التابع لحركة فتح رفع اسماء اكثر من 200 ناشط وكادر محسوبين على فتح الى الرئيس عباس واللجنة الحركية بهدف اتخاذ اجراءات مناسبة بحقهم لتورطهم في دعم وتأييد وقيادة حملات إنتخابية لشخصيات مستقلة اثرت سلبيا على مرشحي الحركة للمجلس التشريعي.

وقال عضو المجلس الثوري إبراهيم أبو النجا، إنه من المؤكد أن يعقد المجلس الثوري للحركة جلسة طارئة، خلال الأسبوع الجاري، من المحتمل أن تكون يوم الخميس المقبل، وذلك للمصادقة على قرار الرئيس محمود عباس، القاضي بفصل ستة من أعضائه، الذين رشحوا أنفسهم لعضوية المجلس التشريعي كمستقلين، وعملوا على تشتيت أصوات الناخبين لصالح مرشحين آخرين غير مرشحي فتح، الذين أقرتهم اللجنة المركزية.

وأضاف أبو النجا: سيتم أيضاً اتخاذ قرار صارم بشأن آخرين من حركة فتح، من خارج المجلس الثوري، كونهم ساهموا وساعدوا في تشتيت الأصوات، والتسبب في خسارة الحركة، موضحاً أن هذا القرار سيتم بعد أن تقدم اللجنة، المشكلة من قبل اللجنة المركزية، تقريرها الذي سيبحث مسببات الخسارة، وحجم مسؤولية كل من رشح نفسه.

ولفت إلى أن اللجنة المركزية لحركة فتح كانت شكلت لجنة لتقييم ما جرى في انتخابات المجلس التشريعي، وأدى إلى هذه النتائج التي حصلت عليها الحركة، وذلك عملاً بالنظام الأساسي للحركة، والصلاحيات المخولة لها، موضحاً أن اللجنة تضم كلاً من: عباس زكي، عدنان سمارة، صخر بسيسو، جمال محيسن، أمين مقبول، إسماعيل أبو شمالة، هشام عبد الرازق، سمير شحادة، وأبو علي مسعود.

وذكر أبو النجا أنه في حال أثبتت هذه اللجنة، في تقريرها التقييمي، أن أياً من أعضاء الحركة، في الأطر الأدنى من المجلس الثوري، أبقى على ترشيحه كمستقل، وساهم في تشتيت الأصوات، ستتخذ قرارات بحقهم، يقرها المجلس الثوري واللجنة المركزية، قائلاً: من غير المعقول على الإطلاق أن يكون شخص منتمياً للحركة من جهة، ويعمل ضدها من جهة أخرى.

وأشار أبو النجا إلى أن الانقلاب القادم في حركة فتح، لا سيما في المؤتمر السادس، المتوقع عقده في غضون الشهور الثلاثة المقبلة، سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على إعادة بناء الحركة من جديد، وتوحيد الصفوف، والانطلاق بقوة وعنفوان.

هذا وأعلنت قيادة فتح في مدينة رفح جنوب قطاع امس استقالتها الجماعية، ودعت في نفس الوقت إلى «تشكيل لجنة تحضيرية من الكوادر لإجراء الانتخابات التنظيمية» داخل الحركة.

وطالبت قيادة إقليم الحركة في رفح باستقالة اللجنة المركزية والمجلس الثوري وتشكيل لجنة تحضيرية لإجراء الانتخابات التنظيمية في كافة قواعد الحركة وعقد المؤتمر العام السادس للحركة.

وجدد البيان دعوته لأعضاء المجلس التشريعي المنتخبين من حركة فتح إلى عدم المشاركة في الحكومة القادمة، والتي من المفترض أن تشكلها حركة حماس.

وعلى مدار الأيام الماضية واصل أنصار حركة فتح نزولهم إلى الشوارع في مدن قطاع غزة والضفة الغربية للتعبير عن غضبهم من الأداء غير المرضي الذي حققته الحركة في الانتخابات التشريعية، ودعت هذه الحشود أعضاء اللجنة المركزية للحركة إلى تقديم استقالتهم، وأطلقوا النار في الهواء، واقتحموا مقرات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأظهرت النتائج النهائية لفرز الأصوات في الانتخابات التشريعية الفلسطينية فوز حركة حماس بـ74مقعدا من أصل 132مقعدا، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعدا، الأمر الذي يخول حركة حماس بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

هذا واعلنت حركة فتح انها شكلت غرفة عمليات مشتركة للطعن في نتائج الانتخابات التشريعية في اربع محافظات.

واوضحت مصادر في فتح ان الطعون ستقدم من قبل الحركة في كل من مدينة رام الله ونابلس وسلفيت بالضفة الغربية ومدينة خانيونس في قطاع غزة.

ومن جهته حث الاسير مروان البرغوثي رئيس قائمة فتح للانتخابات التشريعية تسليم السلطة بشكل مسؤول إلى حماس، وقال «أن حركة فتح التي تقدم اليوم نموذجا في تحمل المسؤولية وفي نقل السلطة طبقا للنظام والقانون مدعوة لترتيب أوراقها الداخلية والى عقد مؤتمرها العام السادس بأسرع وقت حفاظاً على وحدة الحركة وقوتها وعنفوانها، ومن أجل تجديد أطرها وقيادتها حفاظا على دورها التاريخي، إن على الجميع في قيادة الحركة أن يتحمل مسؤولية القيادة بكل شجاعة».

وفي الوقت الذي تتواصل فيه الاحتجاجات داخل فتح على اطرها القيادية قال احد مرشحيها للانتخابات التشريعية ان مرشحي «فتح» خسروا لأنهم عملوا ضد بعضهم البعض وأفشلوا حركتهم.

وقال عبد الله عبد الله عضو المجلس التشريعي المنتخب عن حركة «فتح» وكيل وزارة الخارجية سابقا ان هناك ثلاثة عوامل ساهمت في خسارة حركة «فتح» في المجلس التشريعي، واولها ان الحركة لم تخسر مع جماهير الشعب الفلسطيني ولكن مرشحي «فتح» خسروا، أولا لان العديد منهم عملوا ضد بعضهم البعض وفي بعض الأحيان كانوا يتحالفون مع مستقلين ضد زملائهم في الحركة. وثانيا المستقلون لعبوا دورا «مخربا» لأنهم فشلوا وافشلوا مرشحي الحركة. فعلى سبيل المثال في سلفيت كان لدى فتح ثلاثة مرشحين وكان مجموع أصواتهم 65 % فيما فاز مرشح حماس بـ30 %.

ثالثا بعض الأسماء سواء في الدائرة او القائمة في بعض المواقع لم تشجع المواطنين على التصويت لهم وكان خطأ القيادة انها قبلت في وضع أسماء تعرف سلفا ان شعبيتهم محدودة.

ورداً على اعتبار البعض سبب الهزيمة هو الفشل في اداء «فتح» خلال السنوات العشر الماضية، قال عبدالله: أنا اشك جدا في ذلك لان هناك 16 مقعدا خسرتها «فتح» وبالتالي تحولت الى «حماس» نتيجة الأسباب التي ذكرتها آنفا. واعتبر عبدالله ان جميع اعضاء «فتح» يتحملون مسؤولية هذا الفشل ابتداء من اللجنة المركزية الى المجلس الثوري مرورا بأمناء سر التنظيم الى المرشحين والكل يتحمل المسؤولية وكل أسهم في الخسارة. وتواصلت في الايام الماضية التظاهرات الحاشدة لاعضاء ومناصرين لحركة «فتح» في عدة مناطق من الضفة والقطاع مطالبين باستقالة اللجنة المركزية للحركة على ضوء الهزيمة الكبيرة للحركة في الانتخابات التشريعية التي جرت الاربعاء الماضي، فيما وجه اكثر من الف كادر فتحاوي في محافظة نابلس شمال الضفة الغربية مذكرة لامين سر الحركة فاروق القدومي مطالبين اياه انقاذ البناء التنظيمي للحركة في ضوء الهزيمة التي منيت بها في الانتخابات الفلسطينية.

وجاء في بيان صدر عن لجنة المتابعة في المحافظة «انه و في ضوء تدهور اوضاع حركة فتح في مدينة نابلس وما عكسته الانتكاسات والاخفاقات من حالة انفلات ولا مبالاة بين اعضاء الحركة وكوادرها ومؤيديها مما دفع نحو التعبير عن حالة التذمر والمطالبة بالتحرك الفوري لانقاذ ما بقي من البنية التنظيمية للحركة لذا تداعت الكفاءات والكوادر التنظيميه وعدد من المناطق التنظيمية الى عدة لقاءات تم خلالها نقاش حول الاوضاع الخطيرة التي باتت تهدد حركة فتح ومستقبلها».

وقد حدد البيان الاسباب والعوامل التي ادت الى هذه الحاله الخطيرة بالنقاط التالية:

1ـ غياب المؤسسة التنظيمية وهياكلها وانعدام الحياة التنظيمية في مدينة نابلس.

2ـ الانفراد في اتخاذ القرارات التي تهم الحركة والاعتماد على نهج الشخصنة في اتخاذها.

3ـ التغيب المنهج والمقصود للكفاءات والكوادر التنظيمية والمهنية المتخصصة واهمال جمهور المؤيدين والانصار وتجاهل آرائهم وخبراتهم.

4ـ غياب الخطاب الحركي التنظيمي مما خلف فراغا في التعبئة الفكرية وانعدام الرؤية التنظيمية الواضحة.

5ـ انتشار حالة التسيب والانفلات والممارسات الخارجة عن اخلاقيات فتح وتقاليدها التنظيمية وقواعد المسلكية الثورية.

6ـ سوء استخدام موارد وامكانات الحركة وعدم توظيفها لخدمة العمل التنظيمي والنضالي.

7ـ غياب العديد من اعضاء قيادة الاقليم وتهميش بعضهم سواء بالاستقالات او عدم التفرغ باداء دورهم وتحمل مسؤولياتهم التنظيمية وانشغالهم بمواقعهم في السلطه وانعدام الرقابة والمساءلة لجميع مستويات العمل التنظيمي في الحركة.

وقد اوصى البيان بالتحرك الفوري باتجاه تشكيل لجنة طوارئ حركية للتشاور مع كفاءات وكوادر الحركة والمناطق التنظيمية في المحافظة وتفعيل دور ومسؤوليات جميع المستويات والتشكيلات الحركية لمواجهة الاستحقاقات القادمة للحركة وضمان نجاح ادائها لتحقيق المتطلبات في كافة المجالات بما يراعي العامل الزمني للأولويات الحركية.

تلاميذ فلسطينيون من غزة يمزقون امس صور المرشحين للانتخابات التي جرت الاسبوع الماضي (ا ف ب)

اولمرت يسعى لتشكيل مجموعة دولية تقاطع حكومة «حماس» وموفاز يهدد باستئناف سياسة الاغتيالات ضد قادة «الحركة»

تل ابيب: لن نسمح لهنية وقادة حماس بمغادرة قطاع غزة ونأمل ان يواصل عباس السيطرة على الضفة الغربية

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

أطلق وزير الأمن الإسرائيلي، شاؤول موفاز، امس الاحد في تصريح للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي تهديدات جديدة ضد قادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، معلنا أن لا حصانة لأحد منهم.

وقال موفاز «ان كل من يتزعم منظمة إرهابية ويواصل تنفيذ العمليات الإرهابية ضد إسرائيل لن يكون محصنا». وجاء هذا التصريح ردا على سؤال وجه لموفاز حول ما إذا كان زعيما حماس، إسماعيل هنية والدكتور محمود الزهار خارج عمليات التصفية التي ينفذها الاحتلال الاسرائيلي ضد النشطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وفي قطاع غزة.

واضاف الوزير موفاز انه «اذا اختارت حركة حماس طريق الإرهاب والعنف، كما كان قبل التهدئة، التي اتفق عليها، فستكون تحت تهديد هجوم إسرائيلي لم يسبق له مثيل، فنحن لن نسمح بأن تعود الأوضاع التي سادت عام 2001–2002 مرة أخرى».

وردا على سؤال حول فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بتوقع نتائج الانتخابات الفلسطينية، زعم موفاز أنه لم يفاجأ من هذه النتائج، وقال انه كان واضحا للاجهزة الامنية في الدولة العبرية أن حركة حماس تزداد قوة، لكننا لم نستطع أن نقول ذلك بصورة قاطعة.

الا ان الوزير الاسرائيلي اعترف في تصريحات للاذاعة الرسمية الاسرائيلية امس بأن (حماس) اظهرت حتى الآن «موقفا مسؤولا» بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وخلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء، قال الوزير الاسرائيلي ان حماس تحاول حاليا تفادي وقوع هجمات ضد اسرائيل نظرا لردود الفعل الدولية على الانتخابات الفلسطينية التي جرت في 25 كانون الثاني/يناير.

وحسب رأيه فان حماس تعرف اكثر من كل مواطني اسرائيل ما هي قوة اسرائيل في محاربة ما وصفه بالارهاب. وادعى موفاز انه سيواصل العمل لاخلاء المستوطنين من سوق الحسبة في الخليل، حسب المخطط، حتى لو ترافق ذلك بمقاومة من قبل المستوطنين، على حد تعبيره.

في سياق ذي صلة، افادت صحيفة (معاريف) الاسرائيلية امس الاحد ان الحكومة الاسرائيلية قررت عدم السماح للقيادي في حماس والمرشح لرئاسة الحكومة الفلسطينية اسماعيل هنية بدخول الضفة الغربية. ونقلت الصحيفة الاسرائيلية عن مصادر رفيعة المستوى مقربة من رئيس الوزراء بالانابة ايهود اولمرت قولها ان اسرائيل لن تسمح لهنية بالوصول الى مؤسسات السلطة الفلسطينية في رام الله وبضمنها المجلس التشريعي. وتشير التوقعات الى ان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من المتوقع ان يكلف هنية بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة.

واضافت المصادر السياسية في تل ابيب ان قرار الحكومة الاسرائيلية بهذا الخصوص اتخذ مساء الخميس الماضي وتقرر انه اذا حاول هنية الخروج من قطاع غزة الى الضفة فان الجيش الاسرائيلي سيعتقله كما سيعتقل كل قيادي في حماس سيصل من قطاع غزة الى الضفة الغربية المحتلة. واعتبرت المصادر الاسرائيلية ذاتها ان بامكان هنية السيطرة في قطاع غزة، لكنه لن يتمكن من السيطرة في الضفة الغربية والقيام بخطوات سياسية، على حد تعبيرها.

وينوي جهاز الامن الاسرائيلي، كما افادت (معاريف) بعد حصوله على مصادقة الحكومة الاسرائيلية تقييد حرية الحركة لهنية مثلما تم تقييد حرية حركة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وسيكون بامكانه السفر الى الخارج عبر معبر رفح لكن لن يسمح له بالدخول الى الضفة. وبذلك سيكون بامكان قيادة فتح وخصوصا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مواصلة السيطرة في الضفة الغربية لفترة ما، حسب ما نقلت الصحيفة عن مسؤول اسرائيلي وصفته بأنه رفيع المستوى.

على صلة بما سلف، افادت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية ان اولمرت ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، يعملان بخطى حثيثة على تشكيل جبهة عالمية لمنع حماس من تشكيل الحكومة الفلسطينية القادمة. وتابعت الصحيفة ان اولمرت اجرى مكالمات هاتفية مع الرئيس المصري حسني مبارك، ومع العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني، ومع الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ومع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، ومع الامين العام لمنظمة الامم المتحدة كوفي عنان، لحثهم على اتخاذ قرار يتم بموجبه اعلان مقاطعة الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها قريبا منظمة حماس. علاوة على ذلك، اشارت الصحيفة الى ان اولمرت سيقرر خلال الايام القريبة القادمة فيما اذا كانت اسرائيل ستحول الى السلطة الفلسطينية مبلغ 200 مليون دولار. وطالب اولمرت من الزعماء الذين تحدث اليهم ان تتنازل حماس عن الاسلحة التي بحوزتها، وان تلغي البند القائل بانها تعمل من اجل القضاء على الدولة العبرية، وان تعلن انها توافق على الاتفاقيات التي وقعت سابقا بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية وتلتزم بها.

من ناحيتها قالت وزيرة الخارجية ليفني، كما افادت (هآرتس)، ان المجتمع الدولي «يجب الا يضفي الشرعية على حكومة يشكلها تنظيم ارهابي»، لافتة الى ان خطة فك الارتباط احادية الجانب فتحت الطريق امام الفلسطينيين لاستغلال الوضع، ولكنهم بانتخابهم حركة حماس «اوصدوا جميع الابواب للتوصل الى تسوية سلمية» مع الدولة العبرية، على حد تعبيرها.

وكالة التنمية الامريكية وكندا توقفان التمويل والبنك الدولي يؤكد التزامه بالمساعدة

«حماس» تعتزم القيام بحملة اعلامية في الدول الاوروبية لتحسين صورتها وكتائب الاقصى تهدد بتصفية الفتحاويين المتعاونين مع الحكومة الجديدة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تعتزم حركة المقاومة الاسلامية «حماس» القيام بحملة اعلامية في الدول الاوروبية بشكل خاص والغربية بشكل عام لتحسين صورتها التي شوهتها اسرائيل.

واكد سامي ابو زهري احد قادة الحركة في غزة لـ«القدس العربي» ان الحركة ستشرع قريبا بهذه الحملة، خاصة وانها تلقت اشارات ايجابية من بعض الدول الغربية غير الراضية عن السياسة الامريكية في المنطقة.

واوضح ابو زهري بان التصريحات الاوروبية التي تتحدث عن قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني بعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية «غير حقيقية» وجاءت لترضية اسرائيل على حد قوله، ومنوها الى انه لا مفر امام دول العالم الغربي سوى التعاون مع «حماس» لانها خيار الشعب الفلسطيني.

وشدد ابو زهري على ان حركته ستعيد القضية الفلسطينية الى بعدها العربي والاسلامي، مشيرا الى استعداد بعض الدول العربية والاسلامية لمد يد العون لحماس في قيادة الشعب الفلسطيني.

واكد ايضا ان الحركة «متشبثة» بمبادئها وهي «صاحبة حق والمشكلة في الاحتلال» الاسرائيلي، وذلم ردا ردا على تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت امس، موضحا «نحن متشبثون بمبادئنا ونعتبر اننا اصحاب حق والمشكلة في الاحتلال» الاسرائيلي، داعيا الى «الضغط على الاحتلال لالزامه بحقوقنا الفلسطينية وليس الضغط علينا وعلى شعبنا الضحية».

من ناحيته، اعلن يحيى موسى، عضو المجلس التشريعي الفائز عن قائمة التغيير والإصلاح «حماس» نية الحركة ارسال وفد من أعضاء القائمة الفائزين في جولة على البلدان العربية والإسلامية، وقد تشمل بعض الدول الأوروبية لتوضيح مواقف القائمة وانفتاحها على الجميع في إطار التمسك بالثوابت.

وقال موسى ان الحديث عن أعضاء الوفد وتشكيله وموعد الجولة سابق لأوانه ولكنه أمر قيد الدرس، مشيراً إلى أن هذه الجولة «تستهدف توضيح المواقف والعمل على تعزيز العلاقات بين شعبنا وعمقنا العربي والإسلامي».

وذكر أن القائمة وفور تلقيها تكليفا من الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتشكيل الحكومة ستجري مشاورات مع عباس والقوى المختلفة التي تمكنت من الفوز إضافة إلى القوى الاجتماعية والأكاديمية المؤثرة بهدف التوصل إلى صيغة للشراكة السياسية في المرحلة المقبلة.

وأكد أن المشاورات ستشمل حركة فتح باعتبارها فصيلا مهما في الشارع الفلسطيني، معتبراً ان التصريحات التي أطلقها مسؤولون في حركة فتح هي مجرد آراء شخصية، وليست موقفا رسميا، وشدد على أن حماس تتطلع لأن تشارك جميع القوى الفاعلة في تحمل المسؤولية في المرحلة المقبلة على قاعدة الشراكة وإنهاء حالة التفرد، منوهاً في نفس الوقت إلى قدرة الحركة على تحمل المسؤولية.

وذكر أن حركة حماس تتطلع إلى حكومة قوية تضطلع بالمهام الكبيرة في هذا الظرف المعقد بما يمكنها من القيام بعملية إنقاذ وطني لمجمل الأوضاع المتدهورة في السلطة والأمن والتعامل مع انسداد الأفق السياسي والتدهور الأمني والاقتصادي.

وكشف عن وجود توجه لدى قائمته بتشكيل حكومة أغلبيتها من خارج المجلس التشريعي وذلك لكي يتمكن أعضاء المجلس المنتخبين من القيام بدورهم في الرقابة والتشريع، مؤكداً أن المشاورات لاختيار رئيس للحكومة مستمرة.

وحول مدى قدرة الحركة على تحمل مسؤولية إدارة السلطة، قال سنتحمل مسؤولياتنا تجاه كل القضايا بكل ثقة واقتدار ومن يقول إننا لن نستطيع إدارة الأمور وعدم توفير الرواتب نقول له إن شعبنا لديه موارد سنعمل على ضبطها وتطويرها كما ان لدينا عمقنا العربي والإسلامي الذي نثق أنه سيكون إلى جانبنا، وسيقلل من خطورة التهديدات بوقف المساعدات الخارجية عن الفلسطينيين.

ومن ناحيته اوضح الدكتور ابراهيم ابو سالم الفائز عن دائرة القدس في الانتخابات التشريعية ضمن مرشحي حماس بأن الحركة تلقت تطمينات من البنك الدولي بمواصلة المساعدات للشعب الفلسطيني.

وقال ابو سالم المعتقل في سجن النقب الصحراوي لـ«القدس العربي» ان حركته تلقت اتصالا من البنك الدولي يفيد باستعداده لدفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين في السلطة الفلسطينية رغم فوز «حماس».

ومن جهته صرح رئيس البنك الدولي بول وولفوفيت ان البنك «يسعى الى تلبية حاجات الفلسطينيين الاساسية والكبيرة».

وردا على سؤال لشبكة «سكاي نيوز» حول موقف البنك الدولي من حركة حماس، قال وولفوفيتز ان المؤسسة تعمل «على مستوى متصل اكثر بالحاجات الحيوية للشعب الفلسطيني»، واضاف «اعتقد فعلا انه اذا لبينا حاجات الناس، فهذا سيساعد العملية الدبلوماسية على الاقتراب من الحل».

من جهته، طالب وزير الاشغال العامة والاسكان في الحكومة الفلسطينية المستقيلة الدكتور محمد اشتية الحكومة الكندية والولايات المتحدة الامريكية بعدم وقف دعمهم للمشاريع التي كانت مقررة سابقا.

الا ان وكالة التنمية الامريكية اعلنت وقف دعمها لبعض المشاريع المقرة سابقا، كما اعلمت الحكومة الكندية وزارة الاشغال الفلسطينية وقف مشاريعها ايضا. ويأتي ذلك في وقت قال فيه يحيى موسى عضو المجلس التشريعي الفائز عن قائمة حماس «دخلنا إلى لعبة ديمقراطية، وأوروبا وأمريكا كانت تطالب بها فلا يعقل أن يعاقبوا شعبنا على ممارسته لهذه الديمقراطية».

وأضاف على العالم أن يتعامل معنا فنحن حركة معتدلة موضوعية واقعية تتعامل مع الأمور بالانطلاق من مصالح شعبنا، معتبراً أن حركة «حماس» لن تضحي بأي أداء متميز وطني قد تحقق ولن تضحي بهذا التراث بل ستعمل على تراكمه ولن تضع أي حجر يسد أي أفق للتعاون أو يقف دون مصالح شعبنا.

وعبر عن قناعته بأن أوروبا ومختلف العالم سيجد نفسه مضطراً لاحترام خيار الجماهير والتعامل مع الفائزين من قائمته.

وقال إن الانفتاح على العالم العربي والإسلامي سيشكل أولوية في المرحلة المقبلة لافتاً إلى أن السلطة لم تول هذا الموضوع أهمية بل كان هناك بعض الإشكالات في علاقتها مع عدد من الدول فيما حماس تقيم علاقة متوازنة مع الدول دون إغفال العمق الشعبي.

وذكرت مصادر اخرى في حركة «حماس»، ان الحركة التي حققت فوزا وصف بالمزلزل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، بدأت اتصالات مكثفة مع الفصائل الفلسطينية الأخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، وعناصر من حركة فتح.

واكد احمد عطون عضو المجلس التشريعي الجديد عن دائرة القدس، مثل هذه الاتصالات، ولكنه رفض الكشف عن التقدم الذي أحرزته الاتصالات التي تستهدف ضم الفصائل الفلسطينية إلى ما تسميه حماس «شراكة سياسية».

من جانبه قال احمد أبو طير النائب الجديد عن حركة حماس في المجلس التشريعي، ان حركته ستتعاون مع عناصر من حركة فتح تمتاز بالمهنية وحسن السمعة مثل الدكتور ناصر القدوة ابن شقيقة ياسر عرفات وزير الخارجية الفلسطيني، وعفيف صافية مفوض فلسطين السابق في المملكة المتحدة، وهشام عبد الرازق وزير الأسرى السابق.

ورفضت عناصر من كتائب الأقصى هذه الدعوات، محذرة من أي محاولة من حماس لاستقطاب كوادر من فتح، قائلة بان يوجد قرار مركزي من قبل هذه الكتائب «بقمع كل من تسول له نفسه مشاركة حماس في الحكومة المقبلة».

وهددت كتائب شهداء الاقصى الذراع العسكرية لحركة فتح امس بتصفية قادة وزعماء حركة فتح إذا فكروا بالانضمام والمشاركة في الحكومة الفلسطينية المقبلة التي ستشكلها حماس.

وقالت الكتائب في بيان وزع على الصحافيين «إننا على عهد الرئيس ياسر عرفات وسنقوم بتصفية كل زعيم فتحاوي ينضم إلى حكومة حماس»، مشيرة إلى أنها «لن تلتزم بالهدنة مع إسرائيل بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية».

من جهة أخرى قال قائد الكتائب في مدينة نابلس علاء سناكرة في تصريحات صحافية إن «التهدئة غير ملزمة للكتائب بعد الانتخابات، وإن طلقات الكتائب ستوجه إلى إسرائيل والفاسدين في فتح» وان هذا الوضع تم تنسيقه مع جميع المنظمات في الضفة الغربية المحتلة.

حماس تتهم مسؤولين فلسطينيين بإتلاف ملفات التنسيق الأمني مع إسرائيل

■ غزة ـ يو بي آي: قالت مصادر في حماس امس الأحد إن مسؤولين أمنيين فلسطينيين أتلفوا ملفات حول التنسيق الأمني مع إسرائيل بالإضافة إلى ملفات تتضمن محاضر التحقيق مع كوادر الحركة خلال عمليات اعتقالهم من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية.

وقال موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الانترنت المقرب من حركة حماس امس أن «المسؤولين الأمنيين اتلفوا الملفات التي تحتوي على معلومات هامة تتعلق بالتنسيق الأمني الذي جرى بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وأجهزة الأمن الإسرائيلية».

وتأتي هذه الخطوة بعد أن حققت حركة حماس فوزا في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة الأمر الذي يلقي بظلاله على مستقبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية الحالية.

وتوقعت مصادر فلسطينية ومراقبون أن تتمسك حركة حماس في حال تشكيلها الحكومة بوزارة الداخلية ومحاولة العمل على إحداث تغييرات جوهرية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي وجهت إليها في السابق العديد من الانتقادات حول أدائها وسياستها الداخلية.

لجان المقاومة الشعبية تطالب المجلس التشريعي الجديد بالحفاظ على سلاح المقاومة

■ غزة ـ يو بي آي: أكدت لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية على ضرورة أن يعمل المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد على الحفاظ على سلاح المقاومة الفلسطينية معتبرة أن نتائج الانتخابات التشريعية أثبتت أن الشعب متمسك بنهج المقاومة.

وهنأت لجان المقاومة الشعبية حركة حماس بالفوز في الانتخابات التشريعية معبرة على تمنياتها لمرشحي الحركة بالتوفيق في مهمتهم القادمة.

يذكر أن لجان المقاومة الشعبية وهي تشكيل فلسطيني عسكري حديث نشأ مطلع الانتفاضة كانت قد دعمت قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في الانتخابات التي جرت الأربعاء الماضي.

وقال بيان للجان وزع في غزة «إن نتيجة هذه الانتخابات تؤكد أن شعبنا متمسك بعقيدته ومؤمن بنهج المقاومة والجهاد وقد صوت لها بالغالبية العظمى».

وأضاف البيان «نحذر من الوقوع في مكائد العدو التي تحاول تخيير الشعب الفلسطيني بين المقاومة ولقمة العيش، ونؤكد أننا مستمرون في مقاومتنا للاحتلال ونطالب بالحفاظ على سلاح المقاومة الذي هو رمز لكرامة الشعب الفلسطيني».

وطالبت لجان المقاومة الشعبية المجلس التشريعي الجديد بالعمل على الحفاظ على الثوابت الفلسطينية ووضع قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية على سلم أولياته، مشددة في الوقت نفسه على ضرورة إنهاء ما وصفته بحالة الفساد في الأجهزة والمؤسسات الفلسطينية.

وقال البيان «نطالب الأخوة الذين فازوا في هذه الانتخابات أن يضعوا ثوابت الشعب الفلسطيني نصب أعينهم وأن تكون قضية الإفراج عن الأسرى في مقدمة الأولويات، وأن يضعوا حدا لحالة الفساد التي تعاني منها الأجهزة والمؤسسات».

ودعت اللجان حركة فتح إلى تقبل نتيجة الانتخابات وأن يضربوا المثل الأعلى في إبداء روح التقبل للنتائج و تحمل المسؤولية تجاه أهداف الشعب الفلسطيني «مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة إنهاء الخلافات الشخصية والتنظيمية أمام مصلحة الشعب كله».

سرايا القدس تطلق صاروخا محليا على بلدة إسرائيلية

■ غزة ـ يو بي آي: أعلنت سرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين امس الأحد عن إطلاق صارخ محلي الصنع على مدينة المجدل جنوبي إسرائيل.

وقال بيان لسرايا القدس «تمكنت مجموعة الشهيد محمد عدوان من إطلاق صاروخ من طراز قدس 3 المطور باتجاه مدينة المجدل المحتلة».

وأضاف البيان عملية القصف تأتي في إطار ما وصفته بمسلسل الرد على «جرائم العدو الصهيوني وحملة الاعتقالات التي تستهدف المجاهدين في مدن الضفة الغربية وتأكيد على خيار الجهاد والمقاومة الخيار الأمثل والوحيد في مواجهة الاعتداءات الصهيونية بحق أبناء شعبنا على امتداد ساحات الوطن المحتلة فالقصف بالقصف والقتل بالقتل والحرب سجال».

يذكر أن حركة الجهاد الإسلامي أعلنت أنها في حل من التهدئة مطلع العام الجاري كما أنها أكدت على مواصلة خط المقاومة وقاطعت الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.